اتفاق "تسهيل التجارة" عبر منظمة التجارة العالمية

د. عبد القادر ورسمه غالب
مستشار قانوني ورئيس دائرة الشؤون القانونية لبنك البحرين والكويت

تمَّ إنشاءُ مُنظَّمةُ التجارةِ العالميَّةِ في ١٩٩٥م، وتُعتبَرُ من أحدثِ المنظَّماتِ الدولية الخاصَّة بالشؤون الدولية، وتسعى كلُّ الدولِ جاهدةً للانضمامِ لهذهِ المنظَّمة حتّى تُصبحَ جُزءاً منها، وتكونُ من ضمنِ الدولِ التي تُشكِّلُ "منظومة" التجارة الدولية بكلِّ ما لها وما عليها من نجاحاتٍ وإخفاقاتٍ. ومن أهمِّ الأهدافِ التي تسعى لها منظمةُ التجارةِ العالمية (دبليو تي أو) إقامةُ عالَمٍ اقتصاديٍّ يَسودُه الرَّخاءُ المزدهرُ المُتمتِّعِ بالسلامِ في رحابِ التنميةِ المستديمةِ للجميع.

وتُعتبَرُ مُنظَّمةُ التجارةِ العالَمية مسؤولةً وبصفةٍ أساسيَّة عن توفيرِ الحمايةِ المناسبة للتجارة الدولية وللسوقِ الدوليِّ؛ ليُلائِمَ مختلفَ المستوياتِ مع ضرورةِ إيجادِ وضعٍ تنافسيٍّ دوليٍّ للتجارة يعتمدُ على الكفاءةِ الاقتصادية لتحقيقِ التوظيفِ الكاملِ لكلِّ مواردِ العالَمِ المتعددة، وبما يَعودُ بالنفعِ على جميعِ الدولِ فقيرِها وغنيِّها.

ومنذُ البدايةِ كان من ضِمْنِ أولوياتِ استراتيجيةِ مُنظَّمةُ التجارة الدولية العمل بإصرارٍ من أجلِ الوصولِ لعدَّةِ اتفاقياتٍ متنوعةٍ؛ وذلك بـ(العملِ الدؤوبِ) في جولاتٍ عديدةٍ مختلفة منها، نذكُر "الاتفاقَ مُتعدِّدَ الأطرافِ بشأنِ التجارةِ في السِّلَعِ"، و "الاتفاقيةَ بشأنِ التجارةِ في الخدماتِ"، و "اتفاقيةَ الجوانبِ المُتصِّلة بالتجارةِ لحمايةِ حُقوقِ الملكيةِ الفكريّة"، و "الاتفاقيةُ حولَ القواعدِ والإجراءاتِ التي تحكُمُ تسويةَ المُنازَعاتِ وآليَّةَ مُراجَعةِ السياسةِ التجاريّة"، و "اتفاقيةَ التجارةِ الثنائيَّة"، و "اتفاقيةَ إجراءاتِ الاستثمارِ المُرتبطةِ بالتجارة" . . الخ.

ولقد ظلَّتْ منظمةُ التجارةِ العالمية– وبمُساعدَةِ كلِّ الحكوماتِ؛ وبصفةٍ خاصَّةٍ تلك الحكوماتِ ذات المصلحةِ– تعملُ جاهدةً لعدَّةِ سنواتٍ؛ بهَدفِ توسيعِ مجالاتِها لتشملَ كلَّ ما هو مطلوبٌ من أجلِ دعمِ تطويرِ التجارةِ العالميةِ، وسهولةِ انسيابِها في كلِّ ربوعِ العالَمِ، وفي كلِّ أطرافِه المتعدِّدةِ شمالاً وجنوباً. وفي هذا الخِضَمِّ وفي أثناءِ اجتماعِ المنظَّمةِ الأخيرِ الذي عُقِدَ في مدينةِ "بالي" بإندونيسيا كان الأملُ معقوداً ولدرجةٍ كبيرةٍ علي تتويجِ أعمالِ

منظَّمة التجارة العالمية باعتماد "اتفاق تسهيل التجارة" الذي طال ترقُّبُه من الجميع؛ نظراً لِـ(حَساسيَّته وأهمِّيَّته) البالغتَين في دعم تماسُك وتطوُّر التجارة العالمية؛ لتحقيق مصالح الجميع حتّى يعمَّ الرخاءُ والهناءُ.

ولكنَّ جُهودَ منظَّمة التجارة العالمية– و يا للأسف– فشلتْ في التوصُّل للاتفاق الخاصِّ من أجل توحيد "القواعد الجُمركية" أو ما يُعرَفُ جوازاً بـ "اتفاق تسهيل التجارة" والذي كان من المتوقَّع له ومن المؤمَّل فيه أنْ يُشكِّلَ أوَّلَ إصلاحٍ (فعليٍّ وفعَّالٍ) لتصحيح ودعم مسار التجارة العالمية منذ عَقدين من الزمن.

ويعودُ الفشلُ في الاتفاق– وبصفة أساسية – بسبب موقف الهند المُتشدِّد في المطالَبة بامتيازات خاصَّة ومُعيَّنة ظلّت الهندُ تتمسَّكُ بها وهي مُتعلِّقةٌ بشأن (تخزين ودعم) السِّلَع الزراعية.

وفي هذا الخُصوص أصرَّت الهندُ على (تحقيق المزيد من التقدُّم أو تقديم بعض التنازُلات) بشأن اتفاقية "مُوازية" تُتيحُ لها حرِّيَّةَ (دعم و تخزين) الحبوب الغذائية بدرجة أكبرَ ممّا تسمحُ به قواعدُ منظمة التجارة الدولية.

وممّا لا شكَّ فيه الهندَ لها وجْهةُ نَظرها وظُروفها الخاصَّة جداً والتي ظلَّتْ تُناضلُ من أجلها بكُلِّ شراسة. من الجدير بالذِّكْر أنّ الهندَ حصلَتْ على (دعم وتأييد) العديد من دول العالَم الثالث عندما ظهرتْ آراءٌ متباينةٌ بشأن تنفيذ الاتفاقية في ظلِّ ذلك القرار الهنديِّ المتعلِّق بـ "اكتناب الأسهُم العامَّة لأغراض الأمن الغذائيِّ" أو ما يُعرَفُ باسم "برنامج الأمن الغذائيِّ الهنديِّ" والذي بمَوجبه يتمُّ الاحتفاظُ باحتياطيات غَذائية مَدعومة لصالح الفقراء في الهند وهُمْ كُثُر. وإنّ هذا الوضعَ الخاصَّ الذي تُطالبُ به الهندُ يُشكِّلُ (مُخالَفةً صريحةً) لقواعد منظَّمة التجارة العالمية التي تسعى جاهدةً لتحقيق مبادئ التجارة "الحُرَّة" والتي يجبُ أن تنموَ وتزدهرَ بعيداً عن أيِّ قيود، وبصفة خاصَّة الدعمَ الحكوميَّ بأيِّ شكلٍ من الأشكال.

ويُعتبَرُ "اتفاقُ تسهيل التجارة" عبرَ منظَّمة التجارة العالمية من أهمِّ الاتفاقيات العالمية لتحرير التجارة؛ لأنّه بدَوره سيعملُ على (زيادة حجم التجارة العالمية) لدرجة كبيرة جداً، ومُؤثِّرة علي كلِّ الاقتصاد العالمي.

ومن أجل الوصول بأهداف المنظَّمة لبَرِّ الأمان، وفي أثناء اجتماع "قِمَّة العشرينَ" بمدينة "بريزين" الأسترالية تمَّ التطرُّقُ –وبكُلِّ التفاصيل– لموضوع "اتفاق تسهيل التجارة" ولقد أفادَ مديرُ منظمة التجارة الدولية بوجود احتمال كبيرٍ في التوصُّل لاتفاقية تسهيل التجارة؛ ممَّا يُتيحُ إمكانَ تنفيذ الاتفاق المنشود حولَ "تبسيط القواعد الجمركية العالمية"؛ أيّ: العملَ على خفض الحواجز الجُمركيَّة التي تقفُ في طريق تسهيل المُبادَلات التجارية. ولقد أفادتْ منظَّمةُ التجارة الدولية كذلك: أنّ التوصُّلَ لاتفاق تسهيل التجارة سيتمُّ في الزمن القريب المنظور بعدَ التوصُّل لإزالة الخلاف مع الهند –وبصفة خاصَّة– بعد أن اتَّفقت أمريكا والهند على أنّ منظَّمةَ التجارة العالمية لن تمسَّ بأمن البرامج الغذائية الهندية وإلى أن يتمَّ التوصُّلُ إلى حلٍّ دائمٍ حولَ هذا الموضوع.

كما نُلاحظُ – من هذا النشاط التفاوضيِّ كُلِّه و المُستمرِّ لتكملة حلقات منظَّمة التجارة العالمي– إصرارَ الهند على موقفها وتمسُّكها بما يحقِّقُ مَصالحَها الذاتية، والعملَ على الحصول على كلِّ ما هو مُمكنٌ من المنظَّمة العالمية التي

تتفاوضُ نيابةً عن العالمِ كُلّه، وعلى رأسهم الدولُ الكُبرى وفي مُقدِّمَتِهم أمريكة ودولُ المجموعةِ الأوربية. وهذا موقفٌ شُجاعٌ من الهندِ، ونادرُ الحدوثِ من دولٍ ما يسمى بـ(العالمِ الثالثِ) أو "دولِ الجنوبِ" الفقيرةِ والمغلوبِ على أمرِها من الدولِ الغنيَّةِ التي لا تشبعُ من بَلعِ خيراتِ الدولِ الفقيرةِ.

ولا بُدَّ أيضاً من ملاحظةِ قوَّةِ الأثرِ الأمريكي في سيرِ أعمالِ منظمة التجارة العالمية، وبالتالي غيرِها من بقيَّةِ المُنظَّماتِ الدولية؛ إذ أنّ أمريكةَ وقفتْ ووعدتِ الهندَ بأنَّ منظَّمةَ التجارةِ العالمية سوف "لن تمسَّ" برنامجَ الأمنِ الغذائي الهنديِّ– بالرغمِ من أنّ هذا البرنامجَ يُشكِّلُ مخالفةً للمبادئِ التي تقومُ عليها منظمةُ التجارةِ الدولية؛ بل وكلُّ ما تدَّعيه حولَ (أهميةِ وحُرِّيَّةِ) التجارة. ومن الواضحِ أنّ الهندَ –وبموجبِ هذا التعهُّدِ الأمريكيِّ– ستوافقُ على تمريرِ "اتفاقيَّةِ تسهيلِ التجارة" التي تلهَثُ منظَّمةُ التجارةِ العالمية خلفَ تحقيقِها كأحدِ الإنجازاتِ المُهمَّةِ للمنظَّمةِ وقيادتِها الصَّبورة.

وبعدَ كلِّ هذه الجَولاتِ المَكُّوكيّة نقول: مُبارَكٌ لمنظّمةِ التجارة العالمية؛ لأنّ الاتفاقيةَ ستبْرَمُ قريباً؛ بل قريباً جداً، وكذلك نقولُ: ألفُ مبارك لجمهوريةِ الهند ولقادتِها وكذلك لفقراءِ الهند الذين وَجدُوا مَن يُدافِعُ وبكُلِّ (صلابةٍ وصَبرٍ) مُتواصِلَين عن احتياجاتِهم، ونأملُ أنْ يعمَّ النفعُ الفقراءَ في بقيَّةِ الدولِ ونتطلَّعُ لِسماعِ صَوتِهم المُعبِّرِ عن احتياجاتِهم ومُتطلَّباتِهم الداخلية؛ وبما يُشجِّعُ التكامُلَ مع منظومةِ التجارة الدولية لمصلحةِ الجميع. وعبرَ التجارةِ يعمُّ (السلامُ والرخاءُ) في العالَم أجمعَ الذي يجمعُ الجميعَ.